

زعم بعض الطاعنين أنَّ الأحاديث التي جُمِعت في عصر التدوين إنما نقلها الرواة بالمعنى، وأنَّهم لم يعتنوا بنقل ألفاظ السنة، فالأحاديث التي وصلت إلينا قد غُيِّرت ألفاظها عما كان في عهد النبي ﷺ، ولا يمكن الوثوق بالمعاني التي نقلها الرواة؛ لأنَّهم بشرٌ معرضون للخطأ في هذا النقل.

وهي شبهةٌ تمامًا عليها أصنافٌ من الطاعنين؛ كبعض المستشرقين، والقرآنيين، وأنصار المدرسة العقلانية^(١).

الرَّدُّ على هذه الشُّبهة من وجوه:

١. أنَّ هذه الدَّعوى معارضةٌ لما ثبت في القرآن من حفظ الله تعالى لدينه وشرعه، ومن أصول الشرع ومصادره الكبرى: السُّنَّة النبويَّة، فإذا قيل إنَّ السنة رُويت بمعانٍ محرَّفةٍ؛ لزم من ذلك ضياعٌ ما في السُّنَّة من التشريعات التي تكفَّل الله بحفظها.

٢. أنَّ رواية الحديث بالمعنى خلافُ الأصل؛ فالأصل عند الرواة وأهل الحديث روايةُ الحديث بالألفاظ، مع التَّحرُّز الشديد في المحافظة على اللفظ المسموع كما هو، والآثار والنُّقول عنهم في هذا الباب أكثرُ من أن تُحصَى.

٣. أنَّ نَقَادَ الحديث لم يكونوا غافلين عمَّا قد يحصل من إشكالٍ عند رواية الحديث بالمعنى، لذا نصُّوا على المنع من ذلك إلا إن كان الراوي بصيرًا بالمعاني، عالمًا بمدلولات الألفاظ وما يرادفها، خبيرًا بما يحيل معانيها.

٤. أنَّ احتمال وقوع الخطأ في الرواية بالمعنى لا يختلف عن احتمال وقوع الخطأ عند روايته باللفظ، وكما أنَّ المحدثين كانوا متنبِّهين لأخطاء الرواة في رفع الموقوف ووصل المرسل، فاعتمدوا منهجًا علميًّا دقيقًا لكشف هذه الأخطاء عن طريق الموازنة والاعتبار؛ فكذلك الأمر بالنسبة إلى ضبط معاني الروايات، لذا كان من مسالك إعلال الروايات عندهم: الخطأ في اختصار الحديث، أو في روايته بالمعنى.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة - ضمن آثار المعلِّمي (١٢/١٠٢-١١٩)، ودفاع عن السنة (٦٢-٧٤)، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة (٢٥٠-٢٥٢)، والرواية بالمعنى وأثرها في إعلال الحديث (٥٣-٥٨).